

تقرير مجلس ادارة للعام ١٩٩٨  
اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

يسرنا ان نرحب بكم جميعا في هذا الاجتماع العادي للهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان الذي تمثلون هيئته العامة.  
ان الاتحاد الذي لم يمر على انشائه اكثر من سنتين يتقدم ويتطور خطوة تلو الأخرى ليصبح في مصاف الاتحادات المماثلة في العالم العربي.

وعليه فاننا نوجز لحضراتكم الأعمال التي قام بها خلال العام ١٩٩٨ وتطلعاتنا للعام ١٩٩٩.

لقد عمل الاتحاد على التنسيق فيما بين جميع الغرف اللبنانية المؤلفة له، كما حاول، ضمن حدود الامكانيات المتوافرة ، العناية بمصالح الغرف المشتركة، وهذا الأمر هو ضمن مهام الاتحاد الأساسية،

انطلاقا مما تقدم ،

- ١- شارك الاتحاد بشكل فعال في اجتماع مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في بيروت في ١٦ و ١٧ آذار والاجتماعات التي عقدت في عمان في ١ و ٢ تشرين الثاني ١٩٩٨ .
- ٢- رعى الاتحاد الملتقى الخامس للقطاع الخاص في الدول الاسلامية والمعرض التجاري الاسلامي السابع اللذين انعقدوا في طرابلس في نطاق منظمة الدول الاسلامية .
- ٣- اضافة الى ذلك فقد رعى الاتحاد معرضا للمنتجات اللبنانية اقيم في العراق.
- ٤- كما ساهم في اعمال مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني، حيث اعد مشروع عقد لانشاء شركة قابضة يساهم فيها رجال اعمال لبنانيون وسوريون.

٥- شارك الاتحاد في المباحثات الاقتصادية والتجارية التي اجرتها الدولة اللبنانية مع بعض الدول العربية ، وادت الى عقد اتفاقات ثنائية ، نذكر منها: جمهورية مصر العربية، ودولة الكويت ، والجمهورية العربية السورية، خاصة في مناقشات الاتفاق الأخير مع سوريا الذي وضع في نطاق البرنامج التنفيذي للمنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى، الذي كان الاتحاد قد تمثل في الوفد اللبناني لمناقشته في مقر الجامعة العربية في القاهرة.

٦- استقبل عددا من الوفود العربية والأجنبية مبينا لها الواقع الاقتصادي في لبنان المشجع للاستثمار، ووقع بروتوكول تعاون مع الاتحاد المغربي والاتحاد التونسي والغرفة الأوكرانية.

٧- اضافة لما تقدم، قام الاتحاد بانجاز العديد من الأمور والمراسلات الادارية ، ولا نرى مجالا هنا للخوض في الشكليات الادارية.

بغض النظر عن الأعمال المتواضعة المبينة اعلاه، كان من المنتظر ان يقوم الاتحاد باعمال هامة جدا في حقل الدراسات والمعلوماتية، الا ان ذلك تعذر تحقيقه بسبب عدم وضع السياسة التوجيهية وخطط وبرامج عمل الاتحاد حتى تاريخه، كما أنه لم يوضع التصور الواضح لمهامه واعماله كما كان منتظرا الأمر الذي ادى الى التأخر في البت بموضوع اصدار مجلة موحدة تصدر عن الاتحاد (بمشاركة جميع الفرقاء) ، اضافة الى غياب الدراسات والابحاث الاقتصادية والتجارية التي تعتبر من أهم أعمال ومهام الاتحاد، الى ما هنالك من مواضيع هامة ومتعددة كان من المفترض ان يعالجها الاتحاد عن طريق وضع الدراسات والأبحاث في سبيل تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، وبالتالي تقديم الاقتراحات بهذا الشأن للسلطات المختصة لانعدام التنسيق بالنسبة للمعلومات الاحصائية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري. ولا بد من الإشارة هنا الى أن الاتحاد ساهم مؤخرا ممثلا ببعض أعضائه ، مع بقية الهيئات الاقتصادية في وضع تصور عام للواقع الاقتصادي في البلد واقتراح بعض الحلول ، ولكن يبدو ان هذا التصور لم يزل يخضع لنقاشات ومباحثات للتوصل الى صيغة توافقية يؤمل ان يقدم بعدها للدولة.

ان الاتحاد اذ يدعم توجهات الحكم والحكومة في المجال الاقتصادي خاصة الاهتمام بالتنشيف وخفض عجز الخزينة وبرمجة الدين العام وتخفيض خدمة هذا الدين ، هذه الأمور التي يعلن عنها وتتردد في كل خطاب او مناسبة من مسؤولين مختلفين، ومع التقدير لتأليف اللجنة الاقتصادية من دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين وهذا كان مطلباً للاتحاد، الا ان الاتحاد كان يتمنى على هذه اللجنة اعداد دراسة مفصلة او خطة واضحة وموضوعية عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ككل ، اي مخطط عام للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، مع وضع آلية ذات اولويات لتنفيذ تلك السياسة في جميع الميادين والقطاعات تتضمن تأمين السيولة والقروض لمشاريع انتاجية جديدة او تطوير ما هو موجود بحيث تمكنها من المنافسة الجديدة بخفض كلفة الانتاج عن طريق زيادة حجمه خاصة لمواجهة ما تم الاتفاق عليه بين لبنان والدول الشقيقة : سوريا، مصر، الكويت ، وغيرها وكذلك لجعلها قادرة على المنافسة عند اقرار المشاركة الأوروبية ، على ان تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار المتغيرات والتكتلات الإقليمية والدولية لمواجهة مبدأ العولمة الذي يبدو ان لا مناص الا للانخراط به لانعكاسه على الاقتصاد الوطني.

كما يؤيد الاتحاد توجه الحكومة في موضوع الخصخصة ولكن بتحفظ وشرط وضع تشريع جديد واضح وصريح وشفاف لموضوع الخصخصة يؤمن المراقبة الجدية والفاعلة ويحول دون خلق احتكارات او انتقال احتكارات ، مع المحافظة التامة على مصلحة وحقوق المواطنين.

يقودنا ذلك الى بحث موضوع العولمة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية ومنها لبنان اذ ان سلبياتها، تحمل مثل هذه الدول على البحث والترقب وبالتالي على اعداد الدراسات والندوات المعمقة من قبل اهل الاختصاص ، لمعرفة حقيقة اهدافها على المدى البعيد، وتبيان سلبياتها وايجابياتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار انه يبدو ان التوجه نحو العولمة لا مناص منه وبالتالي يجدر بالقطاع الخاص المعني بالدرجة الأولى بذلك ان يكون مهياً لكل الاحتمالات.

وانطلاقا مما تقدم ،

واستنادا الى المفهوم الشمولي للاتحاد باعتباره ممثلا لكل القطاعات والهيئات الاقتصادية في البلد، فان الاتحاد يجب ان يكون اكثر انتاجية في حقل الدراسات والمعلومات للمواضيع الأساسية العامة التي تخدم جميع القطاعات والتي تؤسس

المبادئ العامة للاقتصاد اللبناني ، وتكون عاملا اساسيا تعتمد الدولة في وضع سياسة اقتصادية صريحة موضوعية وشفافة وشاملة مبنية على الأسس والقوانين الاقتصادية للداخل والخارج. يضاف الى ذلك ان اعتماد المكثفة لاصدار شهادات المنشأ وجمع المعلومات المنوطة بالغرف تساعد في انشاء شبكة معلومات في الاتحاد على الصعيد المحلي ، يمكنه من الاتصال بالخارج والاعتماد عليها في وضع سياسة مبدئية لتأمين التواصل بين رجال الأعمال في لبنان والخارج.

ومن بين ابرز التطلعات التي يسعى الاتحاد الى تحقيقها في العام ١٩٩٩:

- ١- اعداد مركز للمعلومات يسهل الاتصال بين الغرف اللبنانية والاتحاد وبين الاتحاد في لبنان واتحادات العالم العربي والأجنبي.
- ٢- اعداد برنامج للاتصال مع جميع المنظمات الدولية المتواجدة في لبنان خاصة التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والتباحث معها لتأمين التنسيق والتعاون وربما المشاركة في اعداد بعض الدراسات واقامة الندوات.
- ٣- المطالبة بتأليف مجلس خاص لتنمية الصادرات.
- ٤- العمل على اعادة تقييم للاتفاقات التجارية الثنائية.
- ٥- مطالبة الدولة بمساهمة ومشاركة الاتحاد في لجان المفاوضات مع الدول الشقيقة ومباحثات الشراكة الأوروبية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية.
- ٦- تشجيع اقامة المعارض الدولية في الخارج لخلق اسواق جديدة للمنتجات اللبنانية، وتنمية الصادرات وتطوير الاقتصاد الوطني في قطاعات مختلفة بالتنسيق والتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين وجمعيات التجار والهيئات الاقتصادية الأخرى المعنية بهذا الشأن. كما ان الاتحاد من خلال مهامه الأساسية في اقامة المعارض المحلية والدولية في لبنان بالتنسيق مع مختلف الغرف اللبنانية ، يولي اهتماما خاصا في تطوير وتفعيل معرض رشيد كرامي الدولي باعتباره مرفقا اقتصاديا هاما وذلك عن طريق دراسة ومناقشة مقترحات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال التي اعدتها ضمن دراسة تقدمت بها الى مجلس الاتحاد لاتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لتفعيل المعرض بالتنسيق مع غرفة طرابلس.
- ٧- المطالبة بتشجيع المشاريع الانتاجية بخفض كلفة الانتاج ومنح قروض ميسرة للقطاعات الانتاجية والغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية، لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والخارجي.
- ٨- تحرير التبادل بين لبنان وسوريا للسلع الصناعية الوطنية دون استثناء والعمل، عن طريق مجلس رجال الأعمال اللبناني السوري ، على توحيد مراكز الحدود اللبنانية السورية تسهيلا لتحرك المواطنين وتحرير التجارة بين البلدين بشكل تام ودون اية قيود.

واننا اذ نعرض على حضرتكم ما تقدم نرجو اتخاذ القرار بابراء ذمة مجلس الادارة عن اعماله لعام ١٩٩٨ والتفضل باقرار مشروع موازنة ١٩٩٩ المعروضة عليكم والموافق عليه من قبل مجلس ادارة الاتحاد.

بيروت في ٢٠ شباط ١٩٩٩

حضرة الأستاذ عدنان القصار المحترم  
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

تحية واحتراما وبعد،

يسرني ان ارفق ربطا مشروع "تقرير مجلس ادارة الاتحاد " الذي سيتلى في اجتماع  
الهيئة العامة المقرر عقده ظهر يوم الثلاثاء في ٢٣ الجاري، بعد ان اطلع ووافق عليه  
الأستاذ محمد لمع.

راجيا التفضل بالاطلاع وتزويدنا بتوجيهاتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

اميل جباره

المدير العام